موقف ابن مضاء القرطبي من نظرية العامل
قراءة في الأسباب والنتائج

بشار حمود سيف الدين
ماجستير في اللغة العربية، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت الأردنية، دمشق ، سوريا
البريد الالكتروني: basharsaif88@gmail.com
https://orcid.org/0009-0004-8608-3819

الملخص

نظرية العامل واحدة من الركائز الرئيسة التي يقوم عليها النحو العربي، ومع مساهمتها في الحفاظ على هذا النحو إلا أنها كانت عبئا ثقيلا على من يدرسه، لما فيها من توسع في التأويلات والاستثناءات، وظهر في القرن السادس الهجري العالم الأندلسي ابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى إلغاء هذه النظرية وتخفيف النحو العربي من الاستطرادات التي أدخلها العلماء القدماء.

ولكن لم تلق طروحات ابن مضاء من معاصريه الاهتمام الذي لقيته من دارسي العصر الحديث، حيث تأثر بدعوته عدد غير قليل منهم، ساروا على مذهبه في الدعوة إلى إلغاء العامل بهدف تسهيل دراسة النحو.

ويهدف هذا البحث إلى مناقشة الأسباب والدوافع التي أدت بابن مضاء إلى معارضة نظرية العامل، من خلال تتبع الجذور الفكرية لهذا الموقف، والمقترحات التي قدمها حول نظرية العامل، والأثر الذي تركته في المحدثين.

واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي في تتبع نشوء نظرية العامل والمنهج الوصفي التحليلي في مناقشة آراء ابن مضاء وأثرها في المحدثين، وخلصت إلى أن نظرية العامل لم تكن مجرد طريقة في التدريس يمكن استبدالها بما هو أسهل أو أبسط وإنما هي أصل من أصول النحو العربي، لا يمكن الاستغناء عنها، وأن ما قدمه ابن مضاء هو محاولة مقدرة ومسوغة لكنها لا تعدو أن تكون إشارة إلى المشكلة دون إيجاد بديل أفضل، ولنا في محاولات المحدثين ممن تبعوا ابن مضاء خير دليل على ذلك.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، نظرية العامل، ابن مضاء.

ورد للنشر بتاريخ: 20 /9/ 2026
قبل للنشر بتاريخ : 18 /11/ 2026

2026 © المؤلف (المؤلفون).هذا المقال منشور بنظام الوصول المفتوح بموجب ترخيصCC BY-NC-SA 4.0

Ibn Mada' al-Qurtubi's stance on the theory of the agent A reading of causes and effects

Bashar Hamoud Seif-aldein
Master's degree in Arabic Language, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts and Humanities, Al al-Bayt University in Jordan, Damascus, Syria
Email: basharsaif88@gmail.com
https://orcid.org/0009-0004-8608-3819

ABSTRACT

The theory of the Factor (al-'amil) is considered one of the basic pillars on Arabic grammar, While it has contributed to the preservation of this grammar, it has also been a heavy burden on its students due to its extensive interpretations and exceptions. Thus, in the sixth century AH, the Andalusian scholar Ibn Mada' al-Qurtubi emerged, calling for the abolition of this theory and the simplification of Arabic grammar by removing the digressions introduced by earlier scholars. However, Ibn Mada's proposals did not receive the same attention from his contemporaries as they did from modern scholars. A considerable number of them were influenced by his call and adopted his approach.

This research aims to discuss the reasons and motivations that led Ibn Mada' to oppose the theory of the governing factor (al-'amil), by tracing its intellectual roots, the proposals he put forward, and its impact on later scholars. The study employs a historical approach to trace the emergence of the theory of the governing factor and a descriptive-analytical approach to discuss Ibn Mada's views and their influence on later scholars.

The study concludes that the theory of the governing factor is no longer merely a teaching method that can be replaced by something easier or simpler, but has become a fundamental principle of Arabic grammar that cannot be dispensed with. Ibn Mada's contribution is a commendable and justifiable attempt, but it merely points to the problem without offering a better alternative. The attempts of later scholars who followed Ibn Mada' provide ample evidence of this.

Keywords: Arabic grammar, theory of the governing factor, Ibn Mada's views**.**

Received : 20/9/2026

Accepted : 18/11/2026

© 2026 Author(s). This article is published under the Open Access License CC BY-NC-SA 4.0

المقدمة:

أنزل الله عز وجل كتابه العزيز باللغة العربية، فكانت العربية مشمولة بالحفظ الذي أقره الله عز وجل لكتابه، وكان من مظاهر هذا الحفظ أن سخر الله عز وجل لهذه اللغة أئمة على قدر كبير من بعد النظر وعمق التفكير، انصرفوا لجمع مفرداتها ووصف طرائقها، واجتهدوا في منع اللسان من اللحن بها، فهي مدينة لهم بكل ما قدموه من أجلها.

وإن كانت اللغة العربية مدينة لعلم النحو في حفظ مسالكها الصحيحة، فإن علم النحو العربي مدين لنظرية العامل التي كانت الأساس المتين الذي ينهض ويقوم عليه، فلعبت الدور الكبير في تعليم نحو العربية وتعليل أبرز ظواهرها اللغوية وهي (الإعراب)، وهذا التعليل على ما فيه من استغراق وتوسع إلا أنه كان الوسيلة الأمثل لشرح النحو وتدريسه لطلاب العربية، وقد ارتبط ظهور نظرية العامل بظهور العلل، وارتبط ظهور العلل ببدايات النحو ومراحله الأولى، وهذا يعني أن نظرية العامل أصيلة متجذرة بتجذر النحو العربي ذاته، ولكن ما بدأ بسيطاً وسهلاً تطور ليصبح مفصلاً ومعقداً، حتى إنه خالف الغاية الأصلية التي وضع من أجلها وهي تعليم النحو العربي، وتفسير الظواهر اللغوية (العلامة الإعرابية) التي تتصل اتصالا وثيقا بالمعنى وتدل عليه، فأي تغير في العلامات الإعرابية كان يؤثر على معنى الكلام، فكان لا بد من معرفة دلالات هذه العلامات الإعرابية وأسباب ظهورها.

إن نظرية العامل أصبحت مع الزمن جزءاً أصيلاً من النحو العربي أفردت له الكتب والمؤلفات ونظمت فيه المنظومات التعليمية ليتمكن طلاب العربية من حفظ أنواع العامل وحالاته، وبقي الأمر كذلك حتى وصل إلى درجة متقدمة من الآراء التأويلية والدراسات التفصيلية، حتى كانت مدخلا للخلاف النحوي بين المدارس الكبرى كالكوفية والبصرية "على أن الخلاف بين المدرستين لم يمس جوهر الحكم النحوي، وإنما اكتفى بالتناول العمل في الأفعال والأسماء والحروف في منهج عماده التحليل الموضوعي للظواهر اللغوية وتفسيرها وفي قاعدة مطردة".(عبد الكريم، 1999م، ص124)

إن الدارس للنحو العربي يلحظ أن في الأمر استغراقاً كبيراً يتعب المتعلم ويرهق الباحث غير المتمكن، حتى وصل الأمر بالعالم الأندلسي ابن مضاء القرطبي أن يدعو إلى التخفيف من دراسة العامل، والاستغناء عما يمكن الاستغناء عنه، فأطلق بعضهم على طروحاته مصطلح (الثورة). وهذه الدراسة اختارت أن تتناول هذه الثورة بالبحث والاستقراء والتحليل والمقارنة، وانطلقت من السؤال الرئيس التالي: ما أسباب معارضة ابن مضاء القرطبي لنظرية العامل وأثرها ذلك في الدرس النحوي العربي؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الطروحات النقدية التي قدمها ابن مضاء القرطبي حول نظرية العامل، ومدى جدية هذه الطروحات وصحتها من الناحية العلمية، وأن هذه الطروحات التي قدمها كانت في زمنه تعَدُّ ثورة حقيقية على أصل متوارث ومألوف من أصول الدرس النحوي، فقد وصلت نظرية العامل إلى درجة من الرسوخ والأصالة في الدرس النحوي العربي جعلت التفكير في مراجعتها أو نقدها أو محاولة الخروج عليها هرطقة أو ضربا من الجنون، ولكن أهمية ما قدمه ابن مضاء تتجلى في جانبين، الأول: هو الأثر

الذي تركته في نفوس الدارسين المحدثين، فقد تبعه كثير منهم تقيلوا طريقته وانتهجوا نهجه، والجانب الثاني: هو ما يمثله رأيه من جدة وتفرد وجرأة بالنسبة إلى الفترة الزمنية التي عاش فيها وامتدت إلى يومنا هذا.

أسئلة البحث:

– ما الأصول الفكرية لنظرية العامل في الدرس النحوي العربي؟

– ما الدوافع التي جعلت ابن مضاء القرطبي يدعو إلى إلغاء نظرية العامل؟

– ما الأثر الذي تركته دعوة ابن مضاء في المحدثين ورواد حركة التجديد في الفكر النحوي العربي المعاصر؟

– ما مدى نجاح دعوة ابن مضاء ومن تبعه من المحدثين في إلغاء نظرية العامل والتعويض عنها في الدرس النحوي؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

–الكشف عن طبيعة العامل في نظر النحاة القدماء من حيث التأصيل والتطبيق.

– الكشف عن الدوافع والأسباب التي دعت ابن مضاء لطرح هذه الآراء حول نظرية العامل.

– الكشف عن أثر آراء ابن مضاء في الدارسين المحدثين ومحاولاتهم لتيسير النحو.

الدراسات السابقة:

– دراسة محمد عيد 1989م، بعنوان **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، ناقش فيها الأصول الفكرية للنحو العربي وهي العلة والقياس والتعليل والتأويل والعامل، وقام بدراستها دراسة مقارنة استعرض فيها آراء العلماء القدماء وقارنها بآراء ابن مضاء، واستنتج أن فكرة العامل هي فكرة دخيلة على الدرس اللغوي العربي، وقد وجد فيها النحاة مجالا للاجتهاد والتأويل فتوسعوا فيها واستفاضوا مما أثقل الدرس اللغوي بالآراء المتباينة.

– دراسة بكري عبد الكريم 1999م، بعنوان **أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي**، عرض فيها لسيرة ابن مضاء في نشأته ومكانته العلمية ومذهبه الظاهري، وناقش بالتفصيل الأصول الفكرية التي يقوم عليها النحو العربي وهي العلة والقياس والعامل والإعراب، وناقش بصورة مفصلة نظرة ابن مضاء حول الإعراب وحقيقة العامل، والموقف الذي اتخذه بعض المحدثين من ظاهرة الإعراب والعلامة الإعرابية ونظرية العامل في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي.

– دراسة أنور شلال 2014م، بعنوان **العامل النحوي بين ابن مضاء والمحدثين**، ناقش فيها الجذور الفكرية لمذهب ابن مضاء الديني وهو المذهب الظاهري، وكيف أثر ذلك في آرائه النحوية وبصورة خاصة في مسألة نظرية العامل والقياس والتأويل، وناقش أيضا تأثر المحدثين بآراء ابن مضاء والذي تجلى في موقفهم من نظرية العامل، وكيف حاول المحدثون استبدال نظرية العامل وقدموا نظريات بديلة لتكون أكثر يسراً وسهولة على المتعلمين، وكيف انتهت هذه المحاولات.

– دراسة وليد عاطف الأنصاري 2014م، بعنوان **نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا**، تناول فيها العلة وعلاقتها بنظرية العامل، وأثرها في خلافات النحويين في تقدير العوامل، وكيف بدأت الثورة على نظرية

العامل قديما وحديثا، وخلصت إلى أن نظرية العامل أصيلة في الفكر العربي، وأنها أعطت تفسيرا مقنعا لاختلاف علامات الإعراب، وأنها تهدي المتكلم إلى العلامة الإعرابية المطلوبة والضبط الصحيح.

– دراسة مريم حلاسي 2015م، بعنوان **آراء ابن مضاء القرطبي النحوية في كتابه الرد على النحاة وأثرها في دعاة التيسير المحدثين**، ناقشت بصورة عامة نواحي الصعوبة في دراسة النحو العربي، وما المحاولات التي قدمها النحاة والدارسون لتجاوز هذه الصعوبات، وناقشت بصورة خاصة محاولة ابن مضاء مراجعة آراء النحاة القدماء ومحاكمتها، وركزت على الجهود المعاصرة لتيسير دراسة النحو العربي، والتي تتوافق في غالبها مع دعوة ابن مضاء القرطبي، وطبقت الدراسة المنهج الوصفي، وخلصت إلى أن المحدثين تأثروا بابن مضاء بدرجات متفاوتة، فمنهم من قلده في منهجه ومنهم من قلّده في آرائه ومنهم من حاول أن يكمل ما بدأه ابن مضاء.

نقد الدراسات السابقة:

قدّمت الدراسات السابقة أدبيات ذات قيمة علمية مهمةً استفاد منها الباحث، وانطلقت هذه الدراسة من حيث انتهت الدراسات السابقة، التي تناولت سيرة ابن مضاء ومكانته العلمية ومذهبه الفقهي وآراءه النحوية، وناقشتها نقداً وتحليلاً وقارنتها بآراء القدماء، وناقشت الاختلاف في وجهات النظر حول فكرة العامل، إلا أنها لم تقدّم ربطاً بين دوافع القدماء ودوافع المحدثين للنظر إلى الدرس النحوي، ومن هنا تسعى الدراسة إلى الكشف عن المنطلقات الفكرية لوجهات النظر المختلفة حول أهم النظريات اللغوية في الدرس اللغوي وهي نظرية العامل تحديداً.

منهج البحث:

لتتبّع نظريّة العامل من بداية نشأتها إلى مراحل تطورها وأهم المحطات التي مرت بها اعتمد الباحث المنهج التاريخي المقارن، ولاستعراض الاعتراضات التي قدمّها ابن مضاء على هذه النظرية ومن تبعه من المحدثين في هذا الأمر، ومناقشة آراء ابن مضاء وآراء العلماء من المحدثين الذين دعوا إلى إعادة النظر في نظرية العامل وتقنينها أو استبدالها اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد جاء البحث في ثلاثة محاور. الأول: يبسط القول في تعريف نظرية العامل ونشأتها ومكانتها عند القدماء، والثاني: للتعريف بابن مضاء وانتمائه الفكري وأسباب موقفه الذي أعلنه من نظرية العامل، والثالث: في أثر هذا الموقف وبصورة خاصة على الدارسين المحدثين.

1–نظرية العامل في الدرس النحوي العربي:

1–1: تعريف العامل:

عرّفه عبد القاهر الجرجاني بقوله:" هو الذي يعمل في غيره فيؤثر في حركة آخره إن كان معرباً، وفي محلِّه إن كان مبنياً" (الجرجاني، 2009م، ص9). وعرّفه ابن الحاجب:" هو ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب" (الاستراباذي،1979م، ص25) وعرّفه الرمّاني بقوله:" العامل الإعراب وهو كموجب لتغيير في الكلمة على طريق العاقبة لاختلاف المعنى"(دخير، 2014م، ص58)، ومن هذه التعريفات يتكشف الفهم الراسخ عند

القدماء حول نظرية العامل وهو يتعلق بجزأين. الأول: هو الأثر ويقصدون بها العلامات الإعرابية، والثاني: هو المؤثر أو المسبب لهذه العلامات وهو ما اصطلحوا على تسميته بالعامل.

ومع تطور الدرس النحوي العربي أصبح العامل من العناصر الأساسية ومن المسلمات في الفكر النحوي، فقد اعتمد النحو العربي على هذه النظرية لأنّها تحدّد الخطوط العريضة للتطبيق النحوي، حتى الخلاف بين المدارس النحوية أو بين النحاة في المدرسة الواحدة كان دائما يدور داخل إطار هذه النظرية ولا يخرج عنها، فاعتبر العامل من العناصر الأساسية التي تحدد بنية الجملة وتوزيع الكلمات فيها، بما يتوافق مع قواعد النحو العربي، حيث يتمثل دوره الأساسي في تفسير حالة الكلمات مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة، وتحديد وظيفتها النحوية فاعل أو مفعول أو غير ذلك.(ليسر، 2022م، ص184)

تقوم نظرية العامل على مبدأ عقلي بسيط يتعلق بالأثر والمؤثر، وافتراض أن الألفاظ يؤثر بعضها ببعض، وهذا التأثير يعكس الموقع الإعرابي للكلمة، والأثر الذي تتركه في الكلمة الأخرى يكون على شكل علامةٍ إعرابيةٍ وهذه العلامةُ تعبر عن الموقع الإعرابي لها، وهذه الموقع الإعرابيُّ يعني دورها في تكوين معنى الجملة، وهذا يؤدي إلى فهم المعنى فهماً صحيحاً وتفسير النصوص اللغوية تفسيراً دقيقاً، وتعكس هذه العلامات النحوية العميقة التفاصيل الدقيقة لبنية الجملة وتوزيع الألفاظ فيها، مما يجعل من السهل فهم العلاقاتِ النحويةِ بين مختلف عناصر الجملة.(ليسر، 2022م، ص185) فنظريةُ العامل لا تعدو أن تكونَ رصداً للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهرَ صوتيةٍ على أواخر الكلمات المعربة... (الحلواني،1983م، ص131)

ويرى البعض أنّ ظاهرة الإعراب والعلامات الإعرابية وسيلةٌ تعبيريةٌ في لغة العرب، ولا يمكن أن تستغني اللغة العربية عن الإعراب إلا إذا غيّرت من نظام جملتها، ونظرية العامل النحوي إنما نجمت من هذه الظاهرة لأنها –كما قلنا– تقوم على ملاحظة العلاقات اللفظية المعنوية بين كلماتها. (الحلواني،1983م، ص137) فالنحاة انطلقوا في ذلك من مسلمةٍ وهي أن كل حركةٍ أو سكون في الكلمة مرتبط بوجود عاملٍ نحويّ، الأمر الذي يعكس عمق تفكير علماء النحو الأوائل وسعيهم لفهم آليات اللغة العربية بطرقٍ تحليلية دقيقةٍ. (اشريطة،2024م، ص568)

1-2: تاريخ ظهور نظرية العامل

إنّ النحو العربي يقوم في جوهره على نظريّة العامل، ولذلك فإن المؤرخين للنحو العربي يربطون ظهور نظرية العامل بظهور النحو العربي، فقد كانت قواعده الأولى متعلقةً بالعامل، وكان أول حديث عن العامل مرتبطاً برواد النحو العربي ومنهم عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي المتوفى 117هـ الذي عُرف باهتمامه بفكرة العامل، وكذلك بقية النحاة الأوائل مثل عيسى بن عمر الثقفي المتوفى 149هـ، ومع اتساع أبواب النحو العربي وتشعب مباحثه ورسوخ قواعده كالقياس والتعليل برزت فكرة العامل كأحد هذه القواعد، وينسب بعضهم إلى الخليل بن أحمد المتوفى 170 هـ الفضل في تثبيت نظرية العامل.(دخير،2014م، ص55)

ولم يكتف اللاحقون بما قدمه أسلافهم حول نظرية العامل، بل طوروها حتى أصبحت نهجا متكاملا يفسر ظاهرة الإعراب ويحدد أسبابها، فنضجت عند سيبويه المتوفى سنة 180هـ في كتابه حيث أكّد أنه لا بد مع

كل رفعٍ لكلمة أو نصبٍ أو خفضٍ أو جزمٍ من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة ومثلهما الأسماء المبنية. (شلال، 2014م، ص43)

1-3: المنطلق الفكري لنظرية العامل

لا يمكن أن تقوم حركة علمية دقيقة من الفراغ وخاصة تلك كالتي قامت في بداية الحضارة العربية الإسلامية من أجل حفظ اللغة العربية، فلابد أن يكون لها أساسٌ فكري انطلقت منه شكّل لها القاعدة التي تقوم عليها، وهذه القاعدة حالها حال أي منتج حضاري لأمة من الأمم، حيث تعتمد فيه على ما قدمه من كان قبلها وتبني عليه، سواء كان هذا الاعتماد كلياً أم جزئياً، ولكن في حالة النحو العربي بصورة عامة ونظرية العامل بصورة خاصة أين ومتى وكيف تشكل منطقها الفكري؟ وأين انطلقت شرارة هذه الثورة العلمية والفكرية عند العرب؟ لا بد أن لها جذوراً وأساساً انطلقت منه، ولمعرفة هذا الأساس يجب أن نتتبع الأصول الفكرية التي أنبتت هذا النحو العربي.

إن الحركة العلمية في المجتمع العربي بعد الإسلام تركزت حول القضايا الدينية والفقهية المتعلقة بتعليم الدين الإسلامي وأحكامه التشريعية، ولكن من نشوء هذه الحركة نشطت المجالس العلمية التي تناولت مجالاتٍ أخرى تتصل بالأمور الدينية ومن أهمها المتعلقة باللغة العربية، فهي لغة القران الكريم ويجب تعلمها تعلماً صحيحاً وحفظها من اللحن والتحريف، وفهمها فهماً صحيحاً ليتسنى للمسلمين فهم آيات القرآن الكريم، فنجد مصطلحات مشتركة بين العلوم الدينية والعلوم اللغوية مما يشير إلى وجودِ روابطَ تتعلق في الأصل الفكري للمجالين، ومن هذه المصطلحات مصطلح العام والخاص والمطلق والمقيد والجواز والوجوب والإسناد والظاهر والمؤول، وبالإضافة إلى هذه المصطلحات نجد أيضاً تشابهاً في المنهجية الفكرية في استخراج الحكم الفقهي أو الحكم النحوي مثل مبدأ السماع الذي نجده في العلوم الدينية شرطاً لاعتماد النص الديني، أو في تصنيف نوع الحديث المنسوب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، ومبدأ القياس لاستخراج الحكم الفقهي لحالة ما بناء على حالةٍ مشابهةٍ، ومبدأ التعليل لتحديد مقاصد الأحكام الشرعية، وهذه المبادئ والأصول والمصطلحات نجدها في العلوم اللغوية، وهذا ليس مصادفةً بل دليل على أن المنطلق الفكري أي (آلية التفكير) كانت واحدةً أو متقاربةً بدرجةٍ كبيرةٍ، ويدعم ذلك وحدة الهدف وهو حفظ القران وتعليم الدين الإسلامي، ومن أجل ذلك لابد من حفظ اللغة العربية وتعليمها. فالسماع في النظرية النحوية كوّن المادة المدروسة التي تشتمل على التجريد، ونهض القياس بترتيب المادة المدروسة وتصنيفها وفقا لضوابط توصل إلى الحكم، وجاء التعليل قسيماً للقياس والسماع يتجاوز تقرير الظواهر النحوية إلى التماس حكمة العرب في الإتيان بها على هذا الوجه المخصوص. (شلال، 2014م، ص43)

ويتساءل البعض عن مصدر أو مبعث هذه الحركة الفكرية في المجتمع العربي فقد كان العرب في صحراء الجزيرة العربية يعيشون حياة البادية، حيث لا علوم متطورة ولا دراسات متوارثة ولا فلسفات متأصلة، وهذا التساؤل دفع البعض إلى القول بأن هذه الحركة الفكرية والعلمية في المجتمع العربيّ قد تكون نتيجة مؤثر خارجي، أي إنها قد وفدت إلى المجتمع العربي بعد الإسلام من الحضارات والأمم المجاورةِ، من مثل الثقافة الفارسية أو اليونانية أو الهنديةِ، ويكاد يجزم البعض باستيراد العرب لهذه الأصول من الأمم الأخرى وبخاصة

اليونانية لما فيها من تشابهٍ من حيث الأصول الفكريةِ، ولكن كيف تم ذلك؟ إما أن يكون عن طريق غير العرب الذين دخلوا في الإسلام ممن كانوا على اطّلاع على هذه العلوم في بلادهم الأصلية، أو من خلال تعلم أبناء العرب ممن احتكوا بالشعوب الأخرى الداخلة في الإسلام، ودفعهم حرصهم واجتهادهم على تعلم هذه الأصول، فظهرت في نتاجهم الفكري والعلمي. ومن هنا نجد كثيراً من الباحثين يقولون بلغة جازمة إن النحو العربي استمد أصوله الفكرية من العلوم الفلسفية اليونانية، لما فيها من تشابه مع علوم المنطق التي أرستها تعاليم أرسطو بصورة خاصة.(دخير، 2014م، ص7)

ولكن البعض يستبعد التأثير المباشر لمنطق أرسطو على الفكر النحوي العربي، ويفسر نشوء هذه الطفرة العلمية والفكرية عند العرب بأنها نبتت ونمت على أرض عربية وبأيد عربية، ويفسر هذا التطور بأنه ناتج عن الاتصال بالفكر الأصولي للحركات الدينية، من مثل المعتزلة والأشاعرة، وهذا الاتصال يدعمه دليل هو التقارب والاتصال المباشر بين النحويين والأصوليين، فليس مستبعدا أن يكون أحد من هؤلاء تتلمذ على يد أحد من الأصوليين فأخذ عنه منطق التفكير والاستدلال والاستنباط، بالإضافة إلى أن العلم قديما لم يكن منظما بطريقة تخصصية، فنجد العالم يدرس أو يدرّس في أكثر من حقل علمي، فهذا العالم اللغوي قد تجد له علماً معتبراً في الفقه والطب والأدب وغيرها من المجالات، كما ينبغي أن نميز مرحلتين في حياة النحو العربي: مرحلة النشأة ومرحلة ما بعد النشأة، ومرحلة النشأة هي التي تأسس فيها النحو العربي وتمتد خلال القرنين الأول والثاني للهجرة.(الانصاري، ص2014م، ص24) وبالتحديد من الإسقاطات العقلية التابعة لعلم الكلام الإسلامي، بدءاً من القرن الثاني الهجري.(دخير، 2014م، ص162)

ومن أصحاب هذا الرأي الدكتور كريم الخالدي فهو يرى أن نظرية العامل كانت انعكاساً لتأثر الفكر اللغوي بالفكر الأصولي الفقهي، وبصورة خاصة فكر المعتزلة والأشاعرة، وهي تنبثق من فكرة التولد التي تتناول مبدأ الأثر والمؤثر، فالخلق عند الله يكون للأفعال بطريقتين: الأولى المباشرة (كن فيكون) والثانية: التولد الذي يقوم على الأسباب والمسببات أو بأسباب متسلسلة. (الخالدي، 2016م، ص421)

ومن الآراء المطروحة حول هذه المسألة أن التأثر بالفكر اليوناني احتمال ضعيف والراجح هو أن الحركة العلمية والفكرية قد نشأت وتطورت طبيعياً نتيجة الاجتهادات الشخصية للعلماء الأوائل، ثم تبعهم تلامذتهم في المنهجية وزادوا عليهم بآراء جديدة، يضاف إلى ذلك سمات الجملة في اللغة العربية وخصائصها المميزة التي دفعت الدارسين في النحو العربي إلى البحث عن تفسيراتٍ للتغيرات الإعرابية، ومحاولة تحديد ضوابطها وقواعدها، وفهم العلاقات التي تربط مكونات هذه الجملة والأثر الذي تتركه على اللفظ أو المعنى، ومن هنا جاءت فكرة العامل والمعمول، فالكلمة إذا كانت طالبة لغيرها كانت عاملة فيه، وإذا كانت مطلوبة من غيرها كانت معمولة له.(السيد، 2002م، ص45)

فهذا الرأي يستشهد بمنهج العلماء العرب القدماء في تتبع ألفاظ اللغة العربية الفصيحة، حيث حصروا مصادرهم التي يستقون منها اللغة العربية الصحيحة بزمان ومكان محددين، وهما زمن الاحتجاج ومضارب الأعراب في البادية، فتتبعوا القبائل العربية وارتحلوا إلى مضاربهم للاستماعِ منهم مباشرة، وخلال ذلك كانوا يسجلون ملحوظاتهم حول استخدامِ هذه الألفاظ في السياقاتِ المختلفة، وما يعتريها من تغيرات، فوجدوا

تغيرات أواخر الكلمات بتغير موقعها من الجملةِ، واختلاف الحركات وتنوعها بين أصلية وفرعية، وبحثوا في أسباب نشوئها، ومن هنا يتقاطع الدرس اللغوي بالدرس الأصولي من حيث السماع والقياس والتعليل... واستقر في عقل النحاةِ أنه لا مرفوع إلا برافع ولا منصوب إلا بناصب، ولا مجرور إلا بجار ... فهذه الحركات الإعرابية إن هي إلا أثر لمؤثر أوجدها، فقالوا إن الفعلَ هو الذي عمل الرفع في الفاعل وهو الذي أوجد الحركة الإعرابية وهي(الضمة)... وهكذا نرى أن نظريةَ العامل قد تولدت عند النحاة من البحثِ في العلل النحوية.(السيد، 2002م، ص43)

1-4: نظرية العامل عند القدماء

بذل علماؤنا الأوائل جهوداً هائلةً في خدمة اللغة العربية واستنباط قواعدها، وكان دافعهم الرئيس هو حرصهم على حمايةِ لغة القرآن الكريم من اللحن والتحريفِ، هذه الجهود لم تكن مجرد مساع نظرية، بل كانت نماذج حقيقية للتفاني في العملِ العلمي الممنهج، وكان للعامل النحوي مكانةً خاصة بين علماء النحو، حيث أثار هذا الموضوع الكثير من النقاشاتِ والجدل بين العلماء، ولم يكن العاملُ النحوي مجردَ جزء من القواعدِ النحويةِ، بل كان محور تفكيرهم وتأليفهم، والدليل على عمق البحث والدراسة في هذا الجانب تَبيّن من خلال أفكار المتقدمين والمتأخرين، في أن أهمية العاملِ النحوي لا تقتصر على كونه عنصراً لغويًا فقط، بل كونه يُشكل أساسًا لفهم تركيب الجمل ومعانيها، مما زاد من تعقيداته وثرائه في الدراسة النحوية.(ليسر، 2004م، ص88)

ويرى البعض أن نظرة القدماء حول نظرية العامل كانت نتيجة للفهم الفطري الإنساني، وهي من مثال أنه لابد لكل فعل من فاعل، ولكل أثر من مؤثر، وحاولوا تطبيق هذا الفهم الفطري البسيط على التراكيب اللغوية ومكونات الجملة العربية، وانسحب هذا التطبيق على المكونات البسيطة للجملة العربية وهي الحروف والحركات حيث تتأثر الحروف ببعضها وتتأثر بالحركات أيضا، وهم في ذلك يطبقون هذه الأفكار على علوم القران الكريم بالدرجة الأولى في التفسير والتجويد، وهذا الأمر يجعل من المستبعدِ أن يكون التأثر بالثقافات الأخرى كالفارسيةِ واليونانية هي الباعث لنشوء هذه النظرية، لأن العقل اللغوي العربي لم يعرف علم الكلام، بل يحب الركون إلى النقل اللغوي بالمشافهة والتشخيص في وصف النسق النحوي ومعانيه.(يوسف، 2023م، ص211).

ولكن لم تكن نظرة القدماء نحو نظريةِ العامل في بداياتها خاضعةً للمنطق العقلي بصورة كاملة، فقد كان القدماء يعتقدون أن الإعراب ولد يوم ولدت العربية على اعتبار أن اللغة هي من وحي الله لأبينا آدم عليه السلام، وبذلك تكون توقيفيةً وعلمها وتفسيرها يكون من علم الله عز وجل ... وهذه النظرة غير الواقعية إلى اللغة أدت إلى كثير من التمحل والتعسُّفِ في الدرس النحوي على مر العصور (الحلواني، 1983م، ص131)

وفي الحقيقة لم تكن نظرة العلماء القدماء حول نظرية العامل واحدةً دائماً بل وردت عدة توجيهات لظاهرة الإعراب في اللغة العربية، واجتمع الرأي عند أغلبهم أن الإعراب هو نتيجة مقصودة لمؤثرٍ معين، وأن هذه الاختلافات في الإعراب مرتبطة ارتباطا وثيقاً بالمعنى، فكل تغير في اللفظ يقتضي تغيراً في المعنى، لكن اختلفوا في تحديد العامل المؤثر الأصلي، فكان الرأي الأول ينص على أن العوامل متعددة ومتنوعة وأثر

عملها كذلك يظهر من خلال الحركات الأصليةِ والفرعيةِ والسكنات والحذف وغيرها، وهذا الرأي هو الرأي الأشهر أو السائد في التطبيقات النحوية عبر التاريخ اللغوي، أما الرأي الثاني فينصُّ على أنه من المستحيل أن تؤثرَ الألفاظ ببعضها، وإنما هناك مؤثرات أخرى كالمعاني التي تحملها الألفاظ، أو السياق الذي تعبر عنه الجملة أو المتكلم نفسه كما أشار ابن جني، وأن مقتضى العامل في الأسماء في رأي بعض النحاة هو توارد المعاني المختلفة من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها، ولكن هذا الرأي لم يلق الشهرة كما الرأي الأول.(عيد، 1989م،ص202) والرأي الثالث ينفي وجود العامل أصلا ويرفض الأصل الفكري الذي ينطلق منه وخاصة بعد ما وصلت إليه من توسع وتعقيد، إذ نجده يرفض العامل النحوي ولا يقر بوجوده وهو رأي ابن مضاء القرطبي.

لقد كانت نظرية العامل في البداية بسيطة ومقبولة لأنها وسيلةٌ أو أداةٌ لهدف معين وهو تعليل تغير الحركات كلما اختلف موقع الكلمة من الجملة، ولكن تطوّر الأمر فأخذ صورة أكثر تعقيداً مع توسع النحاة في تحديد أنواع العوامل وعددها وشروط تأثيرها وطبيعة هذا التأثير، وقد جرهم ذلك إلى التحكم بالكثير من النصوص الفصيحة، إذ كانوا يتأولونها تأويلا بعيدا، لكي تنطبق على قواعدهم، وربما عدوها من ضرورات الشعر. (الأنصاري، 2014م، ص153)

ويتضح مما سبق أن نظريةَ العامل أصيلةٌ في الفكر العلمي العربي وليست وافدة عليه، وأنها لم تكن مجرد وسيلةٍ تعليمية مبتكرة بهدف تعليم طريقة العرب في بناء الجملة، بل كانت انكاساً للتطور الفكري العربي وثمرة له، من خلال الإطار الفلسفي الذي انطلقت منه، والمراحل التي مرت بها من البسيط إلى المعقد، حيث تتبعت ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، وتجاوزتها إلى الألفاظ غير المعربة كالأسماء والأفعال المبنية، وكذلك تلك الألفاظ التي لا تظهر عليها الحركاتُ كالأسماء المقصورة والمنقوصة والأفعال معتلة الآخر.

لقد تطورت نظرية العامل عبر الزمن وبالتوازي مع تطور الحركات الفكرية العربية، فكلما تطورت الاتجاهات الفلسفية وتمايزت الحركات الفكرية انعكس هذا على الدرس اللغوي، فمع الزمن تطورت نظرية العامل وازدادت تعقيداً، وتحولت نظرية العامل من وسيلةٍ تعليمية إلى غايةٍ بحد ذاتها كثرت حولها الافتراضات الفلسفية والتخريجات والتقديرات الذهنية، مما شجع على ظهور دعوات المراجعة والتجديد والتيسير.

2- أسباب موقف ابن مضاء من نظرية العامل:

مع مرور الزمن وتوسع المدارس النحوية وكثرة المشتغلين بالعلوم اللغوية وبخاصة قواعد النحو العربي أصبحت نظرية العامل أكثر رسوخاً في الفكر اللغوي العربي، حتى صارت من المسلمات التي لا تقبل النقاش أو النقد أو المراجعة، وكان هذا الأمر مع إقرار داخلي بأن تناولها بهذه الطريقة يتعارض مع المنطق أحياناً، فلا يمكن أن تكون الألفاظُ هي التي تؤثر ببعضها فتجعلها مرفوعةً أو منصوبةً أو مجزومة، كما أشار ابن جنّي وصرح بأن المتكلم هو العامل الحقيقي، ولكن نظريّة العامل تحوّلت مع الوقت من وسيلةٍ تعليميةٍ لتفسير الروابط اللفظية والمعنوية بين مكوناتِ الجملة إلى غاية بحد ذاتها يتم تدريسها للطلبة ومن أجلها توضع المؤلفات وحولها تدور النقاشات والخلافات. وجاء ابن مضاء برأي مخالف لعامة المشتغلين في العلوم اللغوية فطالب بإلغاء نظرية العامل، وقد عرف عن ابن مضاء مذهبه الظاهري الذي كان سائدًا أيام دولة الموحدين

في الأندلس على نحو متطرف ألغيت معه كل المذاهب الفقهية الأخرى (عماد، 2024م، 83). فما دوافعه أو الأسباب التي جعلته يصرّح بهذه الدعوة؟

2-1: ابن مضاء والتأثر بالفكر الأصولي

هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن مضاء اللخمي القرطبي، من علماء العربية المشهورين، كان موسوعيَّ المعرفة له دراية بالطب والحساب والشعر، روى عن عدد من العلماء وصار مقصداً لطلاب العلم، كانت له محاورات مع العالم النحوي الشهير ابن خروف، وكان مقرئاً مجوداً ومحدثاً مكثراً، واسع الرواية عارفاً بالأصول والكلام. (الشلال، 2014م، ص46).

اتبع ابن مضاء المذهب الظاهري الذي يقوم على الاعتماد على النصوص الدينية بالدرجة الأولى سواء كانت من القران الكريم أو الحديث الشريف، وبدأ هذه المذهب على يد داود بن علي بن خلف البغدادي، الذي دعا إلى إبطال القياس والتأويل ودعا للأخذ بظاهر النص والقول به، فلا اجتهاد مع وجود النص، ولا تأويل للنص لأن التأويل من المخلوق ولا يحق للمخلوق التطاول بتحديد مقصود الخالق، وقد انتشرت دعوة المذهب الظاهري في بلاد المغرب العربي وبلاد الأندلس على يد المرابطين الموحدين، وقد كان ابن مضاء القرطبي من أتباع هذا المذهب، بل كان من دعاته وعلمائه، فقد كان من المقدمين فيهم حيث ولوه منصب القضاء، ومن الواضح أن ابن مضاء في منهجه النحوي ودعوته إلى إلغاء العامل والعلل الثواني والثوالث إنما هو متأثر بفكر المذهب الظاهري فقد أبطل من النحو كل ما اعتاد إبطاله في الفقه. (الشلال،2014، ص46)

وقد يتوهم البعض بأن المذهب الظاهري يدعو للأخذ بظاهر الأمور والنصوص ويلغي دور العقل أو الفكر أو الاجتهاد، وأنه يقيد العلماء ويجمد عقول الطلاب، وحفظ النصوص والرجوع إليها دون مراجعة أو تفكير، لكن في الحقيقة المذهب الظاهري نشأ في ظروف جعلت منه ضرورة في مرحلة معينة حيث انتشرت البدع والخرافات، وتم الابتعاد عن الأصول التي جاء بها الإسلام الحنيف، والتي حُفِظت في القران الكريم، وعليه وجب العودة إلى الأصل وتضييق الخناق على كل مبتدع أو مجرئ أو متكلم بغير علم، وخاصة من أصحاب الأهواء والمطامع، فدعوتهم في جوهرها هي دعوة إلى تنظيم عمل الفكر ومنع التأويلات والاستنتاجات الشخصية التي قد تكون خاضعة لأهواء النفس، فهم يسمحون بالاجتهاد على ألا يتجاوز ذلك ألفاظ النص إلى ما وراءها من التأويل والتعليل وإعمال الرأي. (عيد، 1985م، ص55)

وكان موقف المذهب الظاهري من القياس كذلك لأنهم يرون فيه توظيفاً للحكم الفقهي في غير موضعه الذي نزل من أجله، وبخاصة ما يتصل بمسائل التحليل والتحريم، وهذا الموقف لا يعني جمودا في التفكير أو تضييقا للمسائل الفقهية وإنما هو استشعار لخطورة أن يفتي العالم دون دليل قاطع، وهذا الدليل لا يكون إلا بنص صريح وواضح من القران الكريم والحديث الشريف، فقد يحرم شيئاً لم يحرمه الله أو العكس، وأما موقفهم من التعليل فهم ينطلقون من ضرورة التفريق بين العلة والسبب، فيرفضون العلة ويقبلون السبب، أما التأويل فهو مرفوض لأنه منهي عنه بنص القران. (عماد، 2009م، 7)

2-2: توسع النحاة في نظرية العامل والمبالغة في التأويل

من الأسباب التي دفعت ابن مضاء إلى المطالبة بإلغاء نظرية العامل ما صرح به هو نفسه في كتابه (الرد على النحاة) حيث أشار صراحة إلى أهمية ما قدمه النحاة من أعمال جليلة في حفظ مفردات اللغة العربية ورصد طرائقها وتحديد قواعد بنائها والتمييز بين العي والفصيح فيها، لكنهم انجروا وراء مساجلات فكرية وفلسفية أحيانا لا تخلوا من المبالغة والتوسع الذي لا يعود بالنفع لا على العربية ولا على طلابها، بل كانت عبئا على المتعلمين لما فيها تفصيلات وتعقيدات وآراء واجتهادات لا يخلو بعضها من الفساد والرداءة، ويقول صراحة:" إني رأيت النحويين –رحمة الله عليهم– قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك الغاية التي أمّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها". (القرطبي، 1947م، ص83)

إن النحاة كما وصفهم ابن مضاء التزموا ما لا يلزمهم وبالغوا في التوسع وتجاوزوا القدر الذي من أجله وضعت نظرية العامل، ولعله كان محقا في ذلك، حيث نجد عند النحويين توسعا في مفهوم العامل نفسه حيث تتعدد العوامل بتعدد الاختلافات الصوتية (علامات الإعراب)، وانقسمت عندهم العوامل بين اللفظية والمعنوية، كما أنهم بالغوا في التقدير فجعلوا بعض العوامل محذوفةٌ لفظاً وموجودةٌ أثراً، وهو ما يسمى العوامل التقديرية، فنجد في بعض الحالات إعراباً مبنياً على تصورات ذهنية.

إن زيادة التعقيدات وكثرة التفريعات والاستثناءات جعلت نظرية العامل منظومة معقدة يصعب على الطلاب استيعابها، فكثرة القواعد المنصوصة في كتب النحو تثقل كاهل المتعلمين وتشغلهم عن ممارسة اللغة الفصيحة نفسها، بالإضافة إلى النزعة العقلية والفلسفية المسيطرة على التطبيقات النحوية والبعيدة عن الاستعمال الفعلي للغة، مما تسبب في نشوء خلافات بين العلماء المشتغلين في اللغة وبين المدارس النحوية، فكل مدرسة تتبع أساساً منطقياً لتحديد العامل وشروط عمله، وبذلك تكون تفسيراتهم للظاهرة اللغوية (الحالة الإعرابية) متباينة، وفي المحل نجد الكثير من الآراء المتعلقة بمسألة واحدة أو عدة أوجه إعرابية لكلمةٍ واحدةٍ.

ومن أوجه المبالغة عند النحاة التي أثارت ابن مضاء ودفعته إلى معارضة نظرية العامل، أنهم افترضوا أن العامل يعمل ظاهرا ومقدرا، وهذا يرفضه المنطق لأن العلامة الإعرابية تظهر في المعمول بعد الانقضاء من نطق العامل، وبذلك يكون العامل قد زال وانعدم فكيف يكون له أثر فيما بعده، ومن أوجه الخلل المنطقي في نظرية العامل أن العامل يجب أن يكون له إرادة أو طبيعة تمكنه من العمل، ولكن هذا لا يتحقق في العامل النحوي لأنه لا يملك أرادة ولا طبعا، كما أن نظرية العامل لا تتوافق مع مبدأ الفصاحة والبلاغة العربية لأن النحاة يجعلون في اللغة تقديرات لا يحتاج إليها المتكلم، بل هو تام دونها، كما في تقدير متعلق الجار والمجرور وعامل الاشتغال. (الأنصاري، 2014م، ص141)

2-3: الرغبة في مراجعة أسس النحو والتعديل عليها

يقول ابن مضاء واصفاً جهود النحاة القدماء: "على أنها إذا أُخذت المأخذ المبرّأ من الفضول، المجرد عن المحاكاة والتخييل، كانت من أوضح العلوم برهاناً، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزانا". (القرطبي،1947، ص82) ويتضح من كلام ابن مضاء هذا أنه يقدر الجهد الذي قام به العلماء الأقدمون لكنه يرى فيه المبالغة والتخييل، ولذلك أراد أن يخلص هذا الموروث العلمي العظيم من الإضافات غير اللازمة، لأنها بذلك ستكون أرجح المعارف، فقدم جملة من المقترحات والآراء في كتابه يمكن أن ننظر إليها على أنها مراجعة لأصول النحو العربي، ويصرح بذلك في كتابه ويصف حاله معهم بقوله:" وطفق يأخذ معهم هذه الأساليب ويأتيهم فيها باذلا جهده، ومستنفرا جنده بالغرائب والأعاجيب، ليوقع لهم اليقين، بما يصدق منها لدى الابتلاء وما يمين، فبعضهم أثنى وشكر وأتمر لما أمر، وبعضهم تهاون بمقاله واستمر على حاله". (القرطبي،1947، ص83)

إن اعتراضات ابن مضاء على منهج النحويين القدماء القائم على المبالغة في العلل والقياس والتعليل كانت مصحوبة بمقترحات محددة، فهو لم يدع إلى حذف كل ما سبق وإنما أقر بأهمية الدراسات النحوية التي قدمها النحاة القدماء، وأقر بأهمية الإبقاء على العلل الأولى، وقليلا من العلل الثواني والثوالث، فهو يقسمها إلى قسمين (ما هو مقطوع به، وما به إقناع) كما يبقي على القياس النحوي، وفي المقابل اقترح إلغاء ما لا ضرر من إلغائه مثل بعض العلل الثواني والثوالث، ونظرية العامل، والقياس العقلي، والتمارين غير العملية وكل ما لا يفيد نطقا. يقول ابن مضاء القرطبي في مطلع كتابه الرد على النحاة:" قصدي من هذا الكتاب أن احذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي وأن الرفع منها بعامل لفظي وبعامل معنوي... وذلك بيّن الفساد".(القرطبي، 1947، ص85)

ومن وجهة نظر ابن مضاء العوامل هي مجرد علامات تساعد المتكلم على معرفة الحركات المطلوبة، وليست أدوات تذكر حينا وتقدر حينا آخر، فرفض ابن مضاء القياس العقلي واعترض على العلل الّثواني والّثوالث لأّنها تثقل النحو، لكّنه لا ينكر العّلة التعليمية لما لها من فضل في الشرح والتتميم، ودعا إلى حذف ما يستغنى عنه في النحو مثل بابي الاشتغال والتنازع. (حمقاني،2013م، ص55)

يتضح مما سبق أن دوافع ابن مضاء لإلغاء نظرية العامل لم تكن منبثقة من جانب واحد فقط، بل ارتبطت بعدة جوانب بعضها متعلق بنظرية العامل وطريقة العلماء القدماء في تناولها وتطبيقها، والآخر متعلق بمرجعيته الفكرية الأُصولية والتي فرضت عليه آلية معينة في التفكير، تجعل من النصوص الأصلية المرجع الأوحد والاجتهادات الشخصية في مرتبة متأخرة والتأويلات الافتراضيات مرفوضة وغير مستحبة، ولكن لعل الدافع الأبرز هو رغبته في مراجعة الدرس النحوي وتغيير مساره، وتجديد بنائه على أساس جديد فيه تخفف من البدع والزوائد التي لا فائدة من وجودها ولا ضرر من الاستغناء عنها، إلا أننا نرى أن هذا الدافع هو الجانب الأضعف في موقف ابن مضاء، فقد تأخر عن تحقيقه ولم يقدم جديدا يصلح أن يكون بديلا عن النظرية القائمة.

3- أثر موقف ابن مضاء في الدرس اللغوي:

إن الآراء التي قدمها ابن مضاء القرطبي حول أصول النحو العربي عامة ونظرية العامل بشكل خاص لم تلق الاهتمام الكبير بين علماء عصره، وذلك لأسباب كثيرة منها أنه كان يخالف التيار العام للدراسات النحوية العربية، والتي ترسخت فيها نظرية العامل كعنصر أساسي لا يقبل النقاش.

إن النشاط العلمي للحضارة العربية كان متركزاً في المشرق العربي وحواضره الرئيسة، مثل البصرة والكوفة ومصر، وما كان يقدمه علماء الأندلس على أهميته في شتى الفنون فإنه تأثيره في أهل المشرق كان يبقى محدوداً، هذا هو الحال في العلوم العامة فما بالك في الجانبين الديني واللغوي، وربما كان عدم الرد على آراء ابن مضاء من قبل المدارس النحوية في المشرق كان نوعا من أنواع الرد، حيث يكون التجاهل أبلغ في الإفحام من المناقشة والجدال، أو لأن هذه الآراء لم تلق ذيوعا في بلاد المشرق فلم نجد من العلماء من تصدى لها وعارضها أو فندها.

أما في العصر الحديث فقد كان لآراء ابن مضاء أثرٌ كبيرٌ في الدارسين المحدثين، فقد استقبلوا هذه الآراء بحفاوة كبيرة، ونظروا إليها بتقديرٍ كبيرٍ كما لو كانوا يتمنون أن يسمعوا برأي كهذا ينسب لعالم قديم وكبير كابن مضاء، فنجدهم يتهافتون على آرائه يناقشونها ويشرحونها ويحللونها، ويصرحون بموقفهم المؤيد لها، بل جعل بعض المحدثين من آراء ابن مضاء منطلقاً لدعوةٍ تجديديةٍ تهدد البناء الراسخ للنحو العربي من أساساته. (توهامي، 2015م، ص256)

ولأن آراء ابن مضاء فيها ما يخالف التوجه العام في الدرس النحوي العربي فقد حظيت بشهرة وانتشار كبيرين، وأيدها كثير من الدارسين والباحثين، وذهب بعضهم إلى مهاجمة نظرية العامل ومحاولة إيجاد نظريات بديلة تكون أكثر سهولة وأقل تعقيدا على الدارسين، ووصل الأمر بالبعض إلى مهاجمة ظاهرة الإعراب، فذهبوا إلى أن الإعراب لم يكن أصيلاً في اللغة العربية، وأنه من صنع النحاة استحدثوه بعد الإسلام، واحتجوا بأنه لم يكن مستخدماً في اللهجات القديمة، وإنما كان محصوراً في الشعر والخطب الهامة، وأن القرآن نفسه نزل بلغة مكة غير المعربة، ولكن النحاة هم الذين قوموا لغته على الظواهر الإعرابية التي استقروها من لهجات البداة المختلفة.(الحلواني، 1983، ص131)

ومن الدارسين المحدثين الذين تأثروا بدعوة ابن مضاء إبراهيم مصطفى وشوقي ضيف ومهدي المخزومي وغيرهم ممن حملوا لواء تجديد منهج الدرس النحوي في هذا العصر، فقد رأوا فيه أول من نادى بأن لا قداسة لرأي القدماء، وأن كلام النحاة يؤخذ منه ويرد، فكان أول هؤلاء المعجبين الدكتور شوقي ضيف الذي كان له الفضل في إخراج آراء ابن مضاء إلى الناس وتعريفهم بها.(عمار،2009م،ص21) وسنقف مع مظاهر تأثر هؤلاء بابن مضاء ممن حاولوا تقديم تصور يتسم بالجدة والتيسير في النحو العربي، ونوضح ما طرحوه من رؤى حول نظرية العامل وما قدموه من بدائل.

3-1: إبراهيم مصطفى (كتاب إحياء النحو)

يعد إبراهيم مصطفى من أوائل الدارسين المحدثين الذين كانت لهم محاولات في سبيل تجديد الدرس اللغوي وتسهيل دراسته، من خلال التخفيف من التمارين المعقدة والأمثلة الافتراضية غير المستعملة، ومعارضة الفكر النحوي القديم، والثورة على الأسس والمبادئ التي وضعها القدماء في بناء النحو العربي، وصرح بموقفه هذا في كتابه (إحياء النحو) الذي يعدُّ ثورة على التراث، بدأ أساسها بتخطئة المتقدمين في فهم النحو العربي وتضييق دائرته (فرعوط،2019م، 56). كما كان من الذين يدعون إلى إلغاء نظرية العامل وحاول تقديم بديل منطقي أكثر سهولة ووضوحا.

إن آراء إبراهيم مصطفى تلتقي بآراء ابن مضاء في المطالبة بمراجعة الدرس النحوي وإعادة النظر فيه بهدف إصلاحه وإعادة إنتاجه بصورة أيسر، وأن هذا التغيير فيه خير ورشاد، وأن إعادة النظر في نظرية العامل وتحرير النحو من قيودها خطوة أساسية نحو تجديد الفكر النحوي، وفتح آفاق جديدة لتحليل اللغة العربية وطريقة استخدامها. (ليسر،2022م، ص32) والرأي الذي طرحه إبراهيم مصطفى هو أن "ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معان، وأن نبحث في ثنايا الكلام عمّا تشير إليه كل علامة منها، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من كلمات". (مصطفى، 1992م، ص49) فهو يرى أن الإعراب يقوم على حركتين هما الضمة والكسرة، فالضمة هي علامة ترتبط بالإسناد وهي الحالة الثابتة في الجملة، والكسرة علامة ترتبط بالإضافة وهي علاقة تربط الكلمة بما قبلها، أما الفتحة فهي ليست علامة إعراب إنما حركة خفيفة مستحبة، فالإعراب عنده ليس أثرا للعامل الذي قال به القدماء، بل هو مما يحدثه المتكلم لمعنى في تأليف الجملة ونظم الكلام. (الأنصاري، 2014م، 146)

ويوافق إبراهيم مصطفى رأي ابن مضاء في أن المتكلم هو المحدث للحركات، فهو بذلك يكون هو العامل وليس الألفاظ كما استقر في الدرس النحوي القديم، وطالب بإعادة النظر في الدرس النحوي لتجنب كثير من الخلاف والآراء التي لا جدوى منها، وهذه الأمور لا يمكن معالجتها إلا بإقصاء نظرية العامل وتقويضها ليتخلص الدرس العربي من مظاهر التعقيد. (شلال، 2014م، ص50)

ويمكن القول إن آراء إبراهيم مصطفى تعرضت لمجموعة من الانتقادات أهمها أن عملية جدولة الحركات وحصرها التي لا تناسب إطلاقا ولا تتفق مع الاستقراء اللغوي العام، على سبيل المثال وضع الضمة لكل ما هو مسند إليه هو أمر مردود إذ يصطدم بأن هناك مسنداً إليه ليس مضموماً وهو اسم إن المشبهة بالفعل. (شلال، 2014م، ص51)

3-2: مهدي المخزومي (كتاب النحو العربي نقد وتوجيه)

تأثر مهدي المخزومي بآراء أستاذه إبراهيم مصطفى وخاصة المتعلقة بالدعوة إلى تجديد الدرس النحوي، وعلى رأسها الموقف من نظرية العامل، وطالب بمراجعتها وإعادة النظر فيها، وهذا بغرض تيسير دراسة النحو العربي على المتعلمين، وإعادة بناء قواعده دون الإكثار من التقديرات في العلل والعوامل، وقدم مهدي المخزومي آراءه من خلال كتابين ألفهما على فترات مختلفة، الأول هو (في النحو العربي نقد وتوجيه) ذكر فيه مجموعة من آرائه ومن آراء علماء آخرين، وكتابه الثاني هو (في النحو العربي قواعد وتطبيق على النهج

الكلامي) وكان هذا الكتاب عبارة عن تطبيقات نحوية عملية حاول من خلالها إثبات جدوى هذه الآراء وحاول تقديم الحجج والشواهد عليها. (شلال، 2014م، ص52)

إن تأثر مهدي المخزومي بآراء استاذه إبراهيم مصطفى ليس بعيدا عن التأثير الذي ألحقته آراء ابن مضاء القرطبي في فكر المحدثين من الدراسين والباحثين العرب في العصر الحالي، وتجلى أثر ابن مضاء في فكر مهدي المخزومي من خلال تأييده لرأي ابن مضاء حول إلغاء العامل، وأن نظرية العامل لم تأت بفائدة على الدرس النحوي، وأنها ليست النموذج الأمثل لتفسير الظواهر اللغوية (العلامات الإعرابية) فهي تحمل في طياتها تعقيدات كثيرة وعددا كبيراً جداً من القواعد التفصيلية، بالإضافة إلى الحالات الشاذة التي تخالف هذه الحالات التفصيلية مما يجعل الإجمال صعبا وتوحيد القاعدة شبه مستحيل.

ويتلخص موقف مهدي المخزومي من الدرس النحوي عند القدماء بعدة مآخذ أهمها مبالغتهم في حصر العلامات الإعرابية بالعامل، حتى إنهم ربطوا كل تغير في حركات الكلمة بعامل مؤثر، وجعلوا معرفته غاية من غايات الدرس اللغوي، وهذا العامل قد يكون مذكورا أو محذوفا ومقدما أو مؤخرا، إضافة إلى إهمالهم للمعنى السياقي، فهو يرى أن السبب الحقيقي في تغير الحركات هو تغير المعنى في الجملة، وأن علامات الإعراب نتيجة للمعنى الذي تؤديه الكلمة حسب موقعها في الجملة، وهذا من طبيعة اللغة في توزيع الوظائف اللغوية، ويقترح تعريفا جديدا للإعراب بأنه:" بيان الوظيفة اللغوية للكلمة أو للجملة ككونها مسندا إليه أو مفعولا به أو حالا....". وقد قسم علامات الإعراب وحدد وظائفها فكل حركة أو علامة مرتبطة بمعنى سياقي ودلالي، مثلا الضمة علامة للإسناد والخفض علامة الإضافة، والفتحة ليست علامة إنما حركة خفيفة. (حلاسي، 2015م، ص136)

ويرى مهدي المخزومي أن تيسير النحو لا يمكن أن يتحقق إلا بأمرين، أولهما: تخليص الدرس النحوي من تلك الافتراضات الفلسفية التي جرتها نظرية العامل، والثاني: تحديد موضوع الدرس النحوي لأنه يرى أن النحاة لم يهتموا بموضوع دراستهم النحوية، وأهملوا ما كان ينبغي ألا يهملوه كأحوال المسند إليه، وأحوال المسند، ولذلك نجد أن مهدي المخزومي يدعو النحاة والدارسين إلى تركيز الاهتمام على دراسة الجملة من حيث تأليفها ونظامها وطبيعتها وهذه واحدة من النقاط المهمة التي لم يشر إليها سابقا ابن مضاء أو غيره فحينما استفاد مهدي المخزومي من فكرة إلغاء نظرية العامل أراد أن يعيد للنحو العربي صورته الحقيقية وقد أولى اهتمامه بدراسة الجملة وما يطرأ عليها من تغيير. (حلاسي، 2015م، ص130)

3-3: شوقي ضيف (تجديد النحو)

يعد الدكتور شوقي ضيف من أهم الدارسين المحدثين الذين اشتغلوا في علوم اللغة العربية وأدبها، وإن كانت شهرته في المجال الأدبي أكبر منها في المجال اللغوي والنحوي، إلا أنه قدم عدة مؤلفات ودراسات في المجال النحوي، أفضت به إلى اتخاذ موقف واضح من قضية العامل ومن قواعد النحو العربي القديم، هذا الموقف يتسم بالميل نحو التجديد والتغيير بهدف التيسير فالنحو العربي يعاني من وعورة طريقه بالنسبة لطلاب العلم، والطلاب العرب يشكون من هذه الصعوبة فكيف بغير العرب ممن يرغبون بتعلم اللغة العربية ونحوها.

إن علاقة شوقي ضيف بابن مضاء القرطبي علاقة مميزة، فقد ساهم كل منهما في شهرة الآخر، فشوقي ضيف الذي توصل إلى المخطوطة الأصلية لكتاب ابن مضاء القرطبي (الرد على النحاة) وقام بتحقيقها وإخراجها إلى ميدان الدراسات اللغوية كان قد أعاد إحياء ذكر ابن مضاء، فقبل شوقي ضيف لم نكن نعرف عن هذه المخطوطة وهي بالغة الأهمية فكأنه قام بإعادة تقديم ابن مضاء للعالم، ولكن أعاده في الوقت المناسب حيث تطورت الدراسات اللغوية عالميا، وأصبح الدراسون يبحثون في اللغات والآداب الأخرى ويقارنون بينها فيلاحظون الفروقات بينها، فكان لكتاب ابن مضاء من الشهرة والاهتمام والعناية في العصر الحديث ما لم يكن له حتى في زمن كتابته، كما اكتسب شوقي ضيف شهرة كبيرة وفضلا يشهد له معاصروه به، وقد ترك ابن مضاء بصمته في فكر شوقي ضيف فنجد شوقي ضيف في الأعم الأغلب مؤيدا ومكررا لآراء ابن مضاء التي جاءت في كتابه (الرد على النحاة)، وكأنه صار له إماما وشيخا، فكان لآراء ابن مضاء أثر بنيوي عميق في فكر شوقي ضيف ومشروعه النحوي في تيسير النحو التعليمي وتجديده، وقد أشار إلى ذلك في مقدمته التي وضعها لكتاب ابن مضاء الذي قام بتحقيقه بنفسه. (عساف، 2015م، 36)

أما موقف شوقي ضيف بالنسبة لنظرية العامل فقد جاء موافقا لرأي ابن مضاء القرطبي من حيث المطالبة بإلغاء نظرية العامل من الدرس النحوي العربي، والبحث عن بديل عنها يكون أكثر وضوحا وأيسر فهما وأكثر بعدا عن التأويلات الفلسفية والافتراضات العقلية، وهو لا يكتفي بالدعوة فقط بل نجده يحاول محاولات عملية لتقديم بدائل عن نظرية العامل، حتى وصل به الأمر إلى إعادة ترتيب الأبواب النحوية وتسميتها وتصنيفها تصنيفا جديدا، وهذا التصنيف حسب رأيه يجب أن يكون على مستوى قاعدة أحوال الكلمات ومعناها ودلالاتها وعلاماتها، لا بتأثير من عامل مفترض فحسب، وقد قام في تصنيفه هذا بإلغاء أبواب نحوية كثيرة لأنها كانت تقوم في الأساس على نظرية العامل، فنجده مثلا يلغي سبعة عشر بابا من مكانه ويقوم بدمجه في أبواب أخرى من أبواب النحو العربي، ما عدا باب الترخيم فقد أنكر وجوده وأثره في الكتب النحوية لأنه حسب رأيه لا يصلح مع مواكبة عصرنا الحديث.(حلاسي، 2015م، 116)

3-4: تمام حسان (نظرية القرائن)

يعد تمام حسان أحد العلماء اللغويين المعاصرين الذين خرجوا على نظرية العامل وهذا يجعلنا نضمه إلى مجموعة المتأثرين بآراء ابن مضاء القرطبي، ولكن كما كان لكل عالم تجربته الخاصة وتأثره بالدرجة التي تميزه عن غيره، فإن تمام حسان يعد أيضا نموذجا مختلفا في تأثره وتأثيره، إذ اول محاولة لها اعتبارها في مجال الدراسات اللغوية الحديثة، وهي إعادة عادة النظر في الدرس النحوي العربي من خلال طي صفحة نظرية العامل وتقديم نموذج جديد لا يخلو من الوجاهة كما يرى البعض، وإن كانوا قد اعترضوا عليه وطالبوا بإعادة النظر فيه وعدم اعتماده رسميا في الدراسات اللغوية التعليمية، من خلال ما قدمه كان يسعى لتقديم نموذج جديد متكامل لتفسير الظواهر اللغوية، وحاول فيه أن يجعل الأفضلية والأولوية في الاهتمام تكون للمعنى لا اللفظ، لذلك نجده يلغي نظرية العامل بنموذجها التقليدي ويعبر عن وجهة نظره بأنه لا يوجد عامل في اللغة، وإنما هناك ظواهر لغوية يمكن تفسيرها تفسيرا أكثر دقة ومنطقية، وهو يربط بين الظاهرة اللغوية والوظيفة اللغوية أي المعنى المقصود فالرفع مرتبط بحالة إعرابية دلالية وهي الفاعلية كما يرى، وقد حاول

في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) أن يقدم نظريته الجديدة والتي اشتهرت بنظرية القرائن. ويمكن الوقوف على أهم مرتكزاتها من خلال ما يلي:

أولا–ثمة ثلاثة أنواع من المعاني: أ–المعنى الوظيفي: ويضم المعاني الصوتية والصرفية والنحوية. ب– المعنى المعجمي: وهو المعنى الذي تدل عليه الكلمة المفردة كما في المعجم. ج– المعنى المقامي: وهو معرفة الظروف التي قيل فيها النص، اجتماعية كانت أم طبيعية. والمعنيان الوظيفي والمعجمي لا يساويان أكثر من المعنى اللفظي للسياق، ويظل السياق بعد ذلك بحاجة إلى المعنى المقامي فإذا توافرت المعاني الثلاثة المذكورة وصلنا إلى المعنى الدلالي للنص.

ثانيا–إن المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة... إلخ، تحتاج إلى مجموعة من العلاقات التي تربط بينها، حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها. وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية، وهذه العلاقات قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية. ثم يفصل القول في شأن هذه العلاقات أو القرائن المعنوية:

أ–علاقة الإسناد هي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه.

ب–علاقة التخصيص هي علاقة سياقية كبرى أو قرينة معنوية تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها، هي: قرينة التعدية وتدل على المفعول به، وقرينة الغائية وتدل على المفعول لأجله، وقرينة المعية وتدل على المفعول معه، وقرينة الظرفية وتدل على المفعول فيه، وقرينة التحديد والتوكيد وتدل على المفعول المطلق، وقرينة الملابسة وتدل على الحال، وقرينة المخالفة وتدل على الاختصاص.

ج–قرينة النسبة وهي قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضا، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية، ويدخل في هذه القرينة الجر بالإضافة أو بحروف الجر.

د– قرينة التبعية وتدخل فيها التوابع الأربعة: النعت والعطف والتوكيد والإبدال، وثمة قرائن لفظية أخرى وهي: العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والأداة والنغمة.

ثالثا– أن القرائن اللفظية والمعنوية هي التي تدل على المعنى الوظيفي، وتغني في رأيه عن فكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة، فالعامل قاصر عن تحديد المعاني النحوية لأنه يعنى فقط بتفسير اختلاف العلامات الإعرابية، والعلامة الإعرابية قرينة لفظية واحدة لا تسعف وحدها في تفسير المعاني النحوية.

رابعا–إذا اتضح المعنى الوظيفي أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعنى المعجمي. (الانصاري، 2014م، ص149)

وتوصّل تمام حسان إلى نتيجة مفادها أن الكلمات قد تنتظم في تركيب صحيح أو جملة صحيحة من الناحية الإعرابية، ولكن هذا لا يعني أن الجملة ستكون صحيحة من ناحية المعنى، أي إن صحة التركيب النحوي للجملة لا يوجب صحة المعنى، والعكس صحيح، فلا يمكن أن يكون المعنى صحيحا إن لم يكن التركيب النحوي صحيحا، وقد قام بتجربة طريفة حيث قام بتركيب مجموعة من الكلمات العشوائية غير ذات معنى وضمها إلى بعضها البعض وكون منها جملة ولكن في النهاية نجد أن هذه الجملة التي في ظاهرها صحيحة من حيث التركيب والإعراب لا معنى لها، والسبب هو أن الإعراب فرع المعنى الوظيفي لا المعنى

المعجمي أو الدلالي. ولكن هذه النظرية التي قدمها تمام حسان رغم ما لقيته من شهره بين الدراسين وما حظيت به من دراسة ومراجعة وتمحيص إلا أنها لم تسلم من النقد أو الاعتراض، ووجه الاعتراض هو أننا لا نستطيع أن نحدد المعنى الوظيفي أي الإعرابي إلا بعد معرفة المعنى المعجمي والوظيفة الاجتماعية. (شلال، 2014م، ص53)

يتضح من مقارنة تجارب العلماء المحدثين السالف ذكرهم أن تأثرهم بابن مضاء كان واضحا جليا، وهم لا ينكرونه بل نجدهم يقرون به من خلال تأييدهم لموقف ابن مضاء وإشادتهم به، ولكن لم يكن هذا من باب الاتباع الأعمى غير المدرك، بل كان نابعا من رغبة شخصية داخلهم فقد وجدوا في ابن مضاء ضالتهم، وفي آرائه ما يوافق ويتطابق مع أهوائهم واتجاهاتهم الفكرية، أي إنهم وإن لم يلتقوا مع ابن مضاء في فكره الأصولي ولكنهم يلتقون معه في الرغبة في المراجعة والتجديد والتيسير، من خلال التخلص من التعقيدات والتفصيلات التي لا فائدة منها، والتي يدور معظمها وينبع من نظرية العامل، ولكن يحسب لهم أنهم زادوا على ابن مضاء أنهم لم يكتفوا بانتقاد نظرية العامل بل حاولوا محاولات جادة في تقديم بديل عنها من خلال تفسير ظاهرة الإعراب وعلاقتها بالمعنى وما يرتبط بها من علاقات لغوية وقرائن تدل عليها، وفي رأينا إن العلماء المحدثين هؤلاء ينطلقون من حيث انطلق ابن مضاء، فهم مثله في فكرة التخلص من الزوائد والإضافات والرغبة بالتجديد وإعادة البناء للدرس النحوي العربي وتنقيته من التأويلات والتفسيرات غير المستندة إلى نصوص صحيحة.

الخاتمة:

إن الجهود التي قدمها علماؤنا القدماء عظيمة ومقدّرة، والمحدثون يقرون لهم بالفضل في حفظ اللغة العربية وحمايتها من اللحن، وأن ما قدّموه كان مثيرا للإعجاب من حيث الكم والنوع، حتى رسخ في أذهان كثير من الدارسين أنه لم يعد هناك مجال لجديد يُقدَّم في مضمار الدراسات اللغوية وخاصة في مجال النحو العربي.

ولكن ما سجله ابن مضاء من اعتراض ومخالفة لتوجه العلماء القدماء هو موقف أثار اهتمام الدارسين المحدثين وشهيتهم نحو تقديم شيء جديد، وزاد رغبتهم في تطوير دراسة النحو العربي، حتى يكون أكثر يسرا وسهولة إلى جانب الدقة والإتقان، فقدم بعض المحدثين محاولات تجديدية لكنها بقيت ضمن حدود مناقشات المتخصصين، ولم تخرج إلى ميدان التطبيق العملي والاستخدام في ميدان التدريس، ومن الإنصاف أن نشكر لكل جهده، فمن اجتهد وأصاب له أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر.

والذي نراه أن الأبحاث العلمية والدراسات يجب أن لا تكتفي بتكرار ما قاله السابقون، بل يجب أن يستمر السعي نحو الأفضل من خلال المراجعة الدائمة لما بين أيدينا، والاستفادة من الإمكانات المتاحة اليوم للمقارنة والمفاضلة بين الآراء والتوجيهات، فما يمنحنا الفرصة للتميز هو وفرة المعلومات وسهولة الوصول

إليها، إذ يمكننا الاطلاع على كل ما تم تقديمه عبر العصور، وهذه ميزة لم تكن متاحة لعلمائنا السابقين، والباب لا يزال مفتوحا أمام كل مجتهد ليطلع ويحلل ويستنتج ويقدم ما يستطيع لخدمة هذه اللغة العظيمة، ويجب إعادة دراسة تراثنا وفهم المنطلقات الفكرية التي تفجر عنها، مع زيادة الاهتمام بالموروث العلمي في المغرب العربي والأندلس، وتطبيق دراسات مقارنة بين المدارس اللغوية والفلسفية والفقهية لتتبع الأثر الأصولي في النتاج اللغوي العربي، والعمل على استكمال محاولات تطوير الدرس النحوي من خلال البناء على ما قدمه القدماء والمحدثون معا، للوصول إلى النموذج الذي يتناسب مع طبيعة اللغة أولا ويراعي روح العصر ثانيا، مع الأخذ بعين الاعتبار الفروقات التحصيلية بين طلاب اللغة المتخصصين وطلاب المراحل الأساسية من المتعلمين.

المراجع:

-**اشريطة**، عبد الحفيظ، (2024م)، **النظرية العاملية وبناء الجملة الاسمية**، مجلة المعرفة، العدد22 ديسمبر

-**الاستراباذي**، رضي الدين، (1979م)، **شرح الكافية**، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، ج1

-**الأنصاري**، وليد عاطف، (2014م) **نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا**، دار الكتاب الثقافي الطبعة الثانية.

-**توهامي**، نادية، (2015م)، **نظرية العامل النحوي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية**، رسالة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، الجزائر

-**الجرجاني**، عبد القاهر، (2009م)، **العوامل النحوية**، تحقيق وشرح محسن محمد قطب، الإسكندرية

-**حلاسي**، مريم، (2015م) **آراء ابن مضاء القرطبي والنحوية وأثرها في دعاة التيسير المحدثين**، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي، الجزائر، 2015م

-**الحلواني**، محمد خير، 1983م، **أصول النحو العربي**، الناشر الأطلسي الطبعة 2، الرباط

-**الخالدي**، كريم حسين، 2016م، **الفكر النحوي العربي بين فهم النص القرآني وتأثير سلطة العقل**، ط1، الرضوان للنشر، عمان

-**خمقاني**، مباركة، (2013م)، **آراء ابن مضاء القرطبي في ضوء علم اللغة الحديث**، مجلة الأثر، العدد 18 جوان

-**دخير**، الطيب، (2014م) **العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث**، رسالة دكتوراه، جامعة وهران

-**ربيح**، عمار، (2009م)، **ابن مضاء القرطبي ثورة في الفقه ثورة في النحو**، مجلة كلية الآداب، جامعة محمد خيضر، العدد الخامس، جوان

-**السيد**، عبد الحميد، (2002م)، **نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب**، مجلة جامعة دمشق، المجلد18، العدد3+4

-**شلال**، أنور راكان، (2014م) **العامل النحوي بين ابن مضاء القرطبي والمحدثين**، مجلة جامعة الكويت، المجلد21 العدد1 كانون الثاني

-**عبد الكريم**، بكري، (1999م)، **أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى

-**عساف**، عبد الناصر إسماعيل، (2015م)، **نظرات في قراءة شوقي ضيف بعض آراء ابن مضاء النحوية**، التراث العربي، العدد137

-**عماد**، غدير، (2024م)، **العامل والمعمول في النحو العربي التقليدي**، مجلة آداب البصرة، العدد 108، حزيران.

-**عيد**، محمد، (1989م)، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب الطبعة الرابعة

-**قزعوط**، سليم، (2019م)، **التعليل والعامل في ضوء التيسير النحوي عند إبراهيم مصطفى**، مجلة اللغة الوظيفية، المجلد6 العدد1، سبتمبر

-**ليسر**، نجمة فضيل العبد فضيل، (2025م)، **قضية العامل في النحو قديما وحديثا**، مجلة الألسن للغات والعلوم الإنسانية -جامعة الأقصر، العدد 18

-**مصطفى**، إبراهيم، (1992م)، **إحياء النحو العربي**، القاهرة، مصر، ط1

-**ابن مضاء القرطبي**، (1947م)، **الرد على النحاة**، تحقيق شوقي ضيف. دار الفكر العربي، الطبعة الأولى.

-**يوسف**، قصي ثعبان، (2023م)، نظرية العامل في النحو العربي عند الدكتور كريم حسين الخالدي، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مجلد3 العدد3